تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

توجهات الرئيس ترامب الدولية تسمم الشراكات والتحالفات
العلاقات مع أوروبا نموذجاً

بسمة الأوقاتي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

توجهات الرئيس ترامب الدولية تسمم الشراكات والتحالفات: العلاقات مع أوروبا نموذجاً

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / ورقة تقدير موقف

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

بسمة الأوقاتي/ أكاديمية وباحثة في العلاقات الدولية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منصبه لولاية ثانية في العشرين من كانون الثاني / يناير من هذا العام (2025) وهو أكثر تمسكاً بعقيدته السياسية التي كان عنوانها في ولايته الأولى (أمريكا أولا / America First) وحاملا لتوجهات جيوسياسية جديدة ومثيرة للجدل، متمثلة بعناوين واهداف غريبة ومفاجئة من قبيل انضمام كندا الى الولايات المتحدة وشراء غرينلاند واستعادة السيطرة على قناة بنما وتهميش لدور الحليف الأوروبي في النظام الدولي. كان لهذا التحولات تجليات واضحة في إدارة الصراع الروسي-الأوكراني، حيث سعى ترامب إلى إعادة صياغة السياسات والتحالفات بشكل يضمن للولايات المتحدة الحصة الأكبر من المكاسب الاقتصادية والسياسية على حساب الشركاء الأوروبيين. يحاول هذا التحليل القاء الضوء على أهم ملامح هذا التوجه، بما في ذلك مواقف ألمانيا وفرنسا من سياسات ترامب الجديدة، والأبعاد الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية للتوجه الأمريكي، ومطالب ترامب بتعويضات عن دعم أوكرانيا، ومساعيه للاستحواذ على مواردها الطبيعية، فضلاً عن موقفه المؤيد ضمنياً لحق روسيا في شبه جزيرة القرم. كما سنستعرض تأثير هذه السياسات على العلاقات الأمريكية-الأوروبية، وانعكاساتها على مكانة أوروبا في النظام الدولي بين التراجع والتعزيز، مستندين في ذلك إلى أدلة وإحصاءات رسمية ومصادر أكاديمية وسياسية موثوقة.

أولاً: ملامح التوجه الجديد لترامب نحو أوكرانيا وروسيا

استبعاد أوكرانيا وأوروبا من معادلة التفاوض

منذ إعادة انتخابه، بدا ترامب عازماً على إنهاء حرب روسيا في أوكرانيا سريعاً، ولو على حساب تجاهل الأوكرانيين والأوروبيين في مفاوضات السلام. فبدلاً من الدفع نحو حل يضمن مشاركة كييف وبروكسل، اختار ترامب التفاوض المباشر مع موسكو، متجاوزاً بذلك الحلفاء التقليديين. تقول تحليلات سياسية أوروبية أن ترامب بدا وكأنه يتبنى أفكار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بشأن الأزمة. هذا التوجه يلبي رغبة الكرملين في محاورة واشنطن مباشرةً، فيما تُترك أوكرانيا وأوروبا لتحمل النتائج وتأمين الاتفاق مالياً وعسكرياً.

غياب أوكرانيا: تعالت أصوات الانتقاد في أوروبا، ووصفت هذا النهج بأنه «أسوأ سيناريو» للعلاقات عبر الأطلسي. فترامب، بحسب نواب ألمان، يتبنى خطاب الكرملين بالكامل وصولاً إلى وصفه الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بأنه «دكتاتور». هذه التصريحات فاقمت صدمة الأوروبيين، حيث سارع المستشار الألماني أولاف شولتس وقادة آخرون لدعم زيلينسكي والتأكيد على شرعيته المنتخبة. فرنسا أيضاً أبدت قلقاً بالغاً، إذ اعتبر الرئيس الأسبق فرانسوا هولاند أن «إدارة ترامب لم تعد حليفاً» لأوروبا، واصفاً ما حدث بأنه «طلاق» بين واشنطن وبروكسل. وأشار هولاند إلى ثلاثة مؤشرات على هذا التحول خلال أسبوع واحد فقط: التخلي عن أوكرانيا ووسم زيلينسكي بالدكتاتور، والتوجه المباشر لبوتين رغم اعتباره تهديداً وجودياً لأوروبا، وتصويت واشنطن مع موسكو ضد قرار أممي يدعم أوكرانيا قدمته أوروبا.

تهميش أوروبا: في هذا السياق، سعت بريطانيا وفرنسا وألمانيا جاهدين لإقناع ترامب بمنح أوروبا مقعداً على طاولة المفاوضات. رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قاموا بزيارات متتالية إلى واشنطن لحث ترامب على عدم تهميش أوروبا وضمان أمن أوكرانيا. إلا أن كليهما عاد خالي الوفاض تقريباً، إذ رفض ترامب تقديم أي ضمانات أمنية جديدة لأوكرانيا أو أوروبا. حتى أنه طمأن زواره الأوروبيين بأن بوتين سيلتزم بأي اتفاق يُبرم، معرباً عن «ثقته بكلمة» نظيره الروسي. هذا الموقف مثّل انتصاراً دبلوماسياً لروسيا، وأثار انتقادات أوروبية حادة بأن ترامب يقع ضحية لرواية موسكو.

رفض انضمام أوكرانيا إلى الناتو: كجزء من التنازلات الأمريكية المسبقة في مفاوضات ترامب-بوتين، استبعدت واشنطن فكرة انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو بشكل قاطع. هذا المطلب الروسي القديم حققته إدارة ترامب دون مقابل واضح، مما أثار قلق الأوروبيين الذين اعتبروا الخطوة مكافأة لموسكو. يشار إلى أن مسألة عضوية أوكرانيا في الناتو كانت محوراً للخلاف مع روسيا على مدى سنوات، وجاء موقف ترامب بمثابة «نصر كبير لروسيا» وفقاً للمراقبين. في المقابل، انقسم الموقف الأوروبي حول هذه المسألة الحساسة؛ فعلى الرغم من دعم بولندا ودول البلطيق للعضوية الأوكرانية، ترددت دول أخرى خوفاً من استفزاز موسكو وتصعيد الصراع. وعلى سبيل المثال، صرّح رئيس وزراء المجر فيكتور أوربان بأن أوكرانيا ستظل منطقة عازلة ولن تنضم للناتو، بينما أكّد رئيس وزراء سلوفاكيا روبرت فيتسو رفضه القاطع للفكرة محذراً من مزيد من زعزعة الاستقرار.

الاعتراف الضمني بمطالب روسيا الإقليمية (شبه جزيرة القرم)

من أكثر التطورات إثارةً للجدل كان ما بدا أنه ميل إدارة ترامب للاعتراف ضمنياً بحق روسيا في الأراضي الأوكرانية المحتلة. فنائب الرئيس الأمريكي جي دي فانس، أحد المقربين من ترامب، صرّح خلال الإعداد للمفاوضات بأن واشنطن لا تمانع نقل أراضٍ أوكرانية لروسيا في إطار اتفاق السلام. هذا الكلام يُفهم منه موافقة ضمنية على سيطرة موسكو على شبه جزيرة القرم التي ضمتها روسيا عام 2014 بشكل غير معترف به دولياً. مثل هذا التحول الجذري في الموقف الأمريكي عن السياسات السابقة يعد مكسباً استراتيجياً لبوتين، إذ يحصل على مراده دون تقديم تنازلات مماثلة. وقد وصفت تحليلات ألمانية هذه الاستراتيجية بأنها «تنازل ضخم يُقدَّم للكرملين على طبق من ذهب»، ما دامت واشنطن مستعدة لتسوية ملف الأراضي المحتلة بسرعة.

استياء أوروبي: قوبل هذا الموقف الأمريكي الجديد بامتعاض وتحذيرات شديدة من الحلفاء الأوروبيين. فبالنسبة للاتحاد الأوروبي، أي اتفاق لا يضمن وحدة الأراضي الأوكرانية ويعترف بالأمر الواقع الذي فرضته روسيا هو أمر مرفوض. ألمانيا وفرنسا على وجه الخصوص رأتا في ذلك سابقة خطيرة قد تشجع روسيا على المزيد من العدوان. فقد حذرت الخارجية الفرنسية من أن التنازل عن القرم سيشكل انتكاسة للقانون الدولي ويضعف ثقة الدول الصغيرة بحماية سيادتها. كما شدد مسؤولون ألمان على أن تجاهل موقف كييف سيؤدي إلى اتفاق سلام غير مستدام. المستشار الألماني المحتمل فريدريش ميرتس نبه إلى أن أوروبا ستكون مضطرة لتحمل تبعات صفقة مجحفة كتلك، دون ضمانات أمنية حقيقية، بل وذهب أبعد من ذلك بقوله إن ترامب ربما لن يلتزم حتى بالتزامات الدفاع المشترك في الناتو، ما يثير المخاوف حول مستقبل مظلة الحماية الأمريكية لأوروبا.

ثانياً: المطامع الاقتصادية – ترامب وأوكرانيا كـ "كنز موارد"

تعويضات مالية مقابل دعم أوكرانيا

أحد أبرز مطالب ترامب المثيرة للجدل في ولايته الثانية تمثّل في إصراره على أن تُعوِّض أوكرانيا (وحتى أوروبا) الولايات المتحدة عن المبالغ التي أنفقتها في الحرب. فترامب اعتبر أن الدعم الأمريكي لأوكرانيا كان مفرطاً وغير عادل، زاعماً أن الولايات المتحدة أنفقت 350 مليار دولار على أوكرانيا، وهو رقم يفوق ما دفعته أوروبا. بناءً على ذلك، بدأ بالضغط من أجل «اتفاق مواد خام» مع أوكرانيا، تحصل واشنطن بموجبه على حقوق في الموارد الطبيعية مقابل تعويض ما دفعته سابقاً.

هذه المقاربة غير التقليدية برّرها ترامب إلى ما اعتبره اختلالاً في تقاسم الأعباء. لكنه تعرّض لتصحيح علني ومحرج من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خلال مؤتمر صحفي مشترك. فعندما ادعى ترامب أن أوروبا تقرض أوكرانيا الأموال وستستردها لاحقاً، سارع ماكرون للإمساك بذراعه مصححاً: «في الواقع لقد دفعنا، دفعنا 60 % من مجمل الدعم" وأوضح ماكرون أن المساعدات الأوروبية لا تختلف عن الأمريكية من حيث المزيج بين القروض والضمانات والمنح. تشير البيانات إلى صحة موقف ماكرون: فبحسب معهد كيل للاقتصاد العالمي (Kiel Institute) وتحليل مجلة الإيكونوميست، بلغ إجمالي تعهدات العالم لدعم أوكرانيا نحو 267 مليار يورو (حتى مطلع 2025)، منها 132 مليار يورو من أوروبا (الدول الأوروبية والمؤسسات الأوروبية) مقابل 114 مليار يورو من الولايات المتحدة. هذا يعني أن الدول الأوروبية مجتمعةً قدمت دعماً يفوق الأمريكي بمقدار 18 مليار يورو تقريباً. كما يُظهر نفس المصدر أن المساعدات الأمريكية العسكرية أعلى قليلاً من الأوروبية، لكن الأوروبية تتفوق في الدعم المالي والإنساني. الفارق الأبرز يكمن في طبيعة الدعم المالي: 90 % من المساعدات الأوروبية المالية لأوكرانيا قُدّمت كقروض ميسرة ستُسدّد مستقبلاً، بينما60 % من المساعدات المالية الأمريكية كانت منحاً لا ترد. هذه الأرقام تدحض مزاعم ترامب عن إنفاق أحادي الجانب، وتؤكد أن أوروبا تحملت العبء الأكبر بالفعل.

رغم ذلك، أصرّ ترامب على موقفه مدعياً: حتى لو صدّقت أن أوروبا دفعت أكثر، فهم سيسترجعون أموالهم أما نحن فلا... لكن الآن سنسترجعها» تُرجمت هذه الرؤية عملياً في مطالب محددة: طالبت واشنطن كييف بتقديم موارد ثمينة - كالنفط والغاز والمعادن - بقيمة تصل إلى 500 مليار دولار كتعويض. ووفقاً لتقارير البوليتيكو ونيويورك تايمز، تضمّنت مسودات الاتفاق الأولى بنوداً صارمة تقضي باقتسام أرباح المعادن بالنصف مع واشنطن، وإخضاع الاتفاقية للقضاء الأمريكي، وإنشاء صندوق خاص تودع فيه عائدات الموارد الأوكرانية (المعادن والنفط والموانئ وغيرها) إلى أن يكتمل مبلغ 500 مليار دولار المطلوب. هذه الشروط خالية تماماً من أي ضمانات أمنية مستقبلية لأوكرانيا، ما جعلها أقرب إلى صفقة استرداد ديون منها إلى شراكة استراتيجية.

المطالب الامريكية للموارد الطبيعية الأوكرانية

تُعد أوكرانيا واحدة من أغنى الدول بالموارد الطبيعية في أوروبا، فهي تملك احتياطيات ضخمة من المعادن النادرة والحديد والفحم والغاز وغيرها. ترامب نظر إلى هذه الثروة على أنها «حجر الزاوية» لاستعادة الأموال الأمريكية. فبحسب خطة ترامب، يضمن الاتفاق للولايات المتحدة «حق استخراج المعادن النادرة وغيرها» من أوكرانيا لتعويض ما أنفقته في الحرب. هذه الفكرة غير مسبوقة في السياسة الخارجية الأمريكية الحديثة - أي ربط الدعم العسكري بالحصول على امتيازات اقتصادية وموارد طبيعية. وقد شبهها منتقدون بسياسات استعمارية مقنّعة، أو «دفع الديون عبر الموارد».

رد أوكرانيا: قوبلت هذه المطالب الأمريكية بفتور وتحفظ شديد من كييف في البداية. فالرئيس زيلينسكي رفض توقيع مسودتين متتاليتين للاتفاق بشروط مجحفة. ووصف أحد تلك المقترحات بأنه «قرض بفائدة 100 %» أي «يُلزم أوكرانيا بسداد دولارين عن كل دولار تلقته من واشنطن». وقال زيلينسكي صراحةً إن هذا الطرح أشبه بتحميل أوكرانيا ديناً لأجيال قادمة، داعياً بدلاً من ذلك إلى حوار قائم على الشراكة لا الإملاءات. في الوقت ذاته، لم تُغلق كييف الباب أمام التعاون في قطاع المعادن، حيث أدركت حساسية إغضاب الإدارة الأمريكية الجديدة وحاجتها المستمرة للدعم. لذا صرّح مسؤولون أوكرانيون كبار بأن «ملامح اتفاق يلوح في الأفق» بعد تليين بعض الشروط ولكن الموقف اتخذ منحى آخر بعد التوتر الذي حصل خلال زيارة الرئيس الأوكراني للبيت الأبيض.

الموقف الأوروبي: أثار سعي ترامب للاستحواذ على الموارد الأوكرانية قلق العواصم الأوروبية، خصوصاً تلك الداعمة بقوة لكييف. فالاتحاد الأوروبي كان قد وقّع أو يخطط لشراكات مع أوكرانيا في مجال المعادن الحرجة لدعم الصناعات الأوروبية المتقدمة. وقد أكد مفوض الصناعة الأوروبي تييري بريتون (مثلاً) أن 21 من 30 مادة خام حيوية تحتاجها أوروبا يمكن لأوكرانيا توفيرها في إطار شراكة متبادلة المنفعة. من هذا المنطلق، خشيت أوروبا أن يؤدي الاتفاق الأمريكي-الأوكراني المنفرد إلى إقصائها من سباق المعادن النادرة، فضلاً عن تقويض أولويات الشراكة العادلة التي تروج لها بروكسل. إذ شدّد المسؤولون الأوروبيون على أن أي اتفاق ينبغي أن يكون «متكافئاً» ويعود بالنفع على أوكرانيا أيضاً، دون أن يُنظر إليه كاستغلال لأزمة الحرب. كما حذر محللون من أن تحويل أوكرانيا إلى ساحة تنافس على الموارد بين واشنطن وبروكسل قد يخلق توتراً جديداً ويعقّد التعاون الغربي في دعم كييف.

ثالثاً: الأبعاد العسكرية والأمنية – أوروبا بين الشك والتكيف

تداعيات التوجه الأمريكي على أمن أوروبا ودور الناتو

أحدثت سياسات ترامب الجديدة هزة في المنظومة الأمنية الأوروبية، وبخاصة في إطار حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي لطالما كان ركيزة الدفاع المشترك عبر الأطلسي. فبعد عقود من اعتماد أوروبا جزئياً على القوة العسكرية الأمريكية، جاء خطاب ترامب العدائي وحركته نحو موسكو ليثيرا مخاوف عميقة بشأن مصداقية التزامات واشنطن الأمنية. عبر قادة أوروبيون عن الصدمة إزاء «تجاوز» الإدارة الأمريكية لهم في بدء مفاوضات مع روسيا دون التشاور المسبق. وزير الدفاع البلجيكي الجديد ثيو فرانكن حذر صراحةً من سياسة «أمريكا وحدها» التي قد تترك أوروبا «وحيدة بمواجهة فراغ قوة». وقال فرانكن: إذا أبعدتَ حلفاءك بفظاظة كهذه، ستجد نفسك في النهاية «أمريكا وحدك»، في إشارة إلى أن نهج ترامب قد يهدم تحالفات واشنطن بدلاً من تعزيزها.

مستقبل الناتو: هذا المناخ دفع قوى أوروبية للمجاهرة بما كان يوماً غير مطروح: بناء منظومة دفاعية مستقلة تحسباً لتراجع الدور الأمريكي. أبرز مثال كان تصريح فريدريش ميرتس زعيم المحافظين الألمان والمرشح الأبرز للمستشارية – حيث قال على ألمانيا وأوروبا البحث عن سُبل لحماية أنفسهم نووياً دون الاعتماد على أمريكا. اعتبر ميرتس أن «الولايات المتحدة تحت قيادة ترامب لم تعد موثوقة»، وعلى القارة الالتفات إلى بريطانيا

وفرنسا، القوتين النوويتين الأوروبيتين، لضمان الردع النووي. هذه الطرح يُعد انعطافة كبرى في السياسة الألمانية التي قاومت طويلاً دعوات «استقلالية أوروبا الاستراتيجية» خاصةً في المجال النووي. ولكن مع «ثقب» أحدثه ترامب في العلاقة الأمنية العابرة للأطلسي، وجد ميرتس آذاناً صاغية؛ إذ لقيت تصريحاته ترحيباً في الأوساط السياسية بفرنسا وألمانيا وبريطانيا كتطور «إيجابي» يدفع أوروبا لأخذ مصير دفاعها بيدها.

تهديدات الانسحاب الأمريكي: زاد الطين بلة أن نائب الرئيس الأمريكي جي دي فانس لوّح بإمكانية سحب القوات الأمريكية من ألمانيا-حيث توجد قواعد ضخمة تلعب دوراً محورياً في أمن أوروبا. هذا التلويح اعتبره الأوروبيون ضربة قاصمة لبنية الردع الأطلسية في حال تحقق. رداً على ذلك، تسارعت دعوات رفع الإنفاق الدفاعي الأوروبي وسد الثغرات الاستراتيجية. فبحسب تقرير الناتو لعام 2022، لم تفِ سوى 7 دول من أصل 30 بالوصول لهدف إنفاق 2 % من الناتج المحلي على الدفاع. كانت كُبرى اقتصادات أوروبا (ألمانيا 1.49 % وفرنسا 1.89 % وإيطاليا 1.51%) دون الهدف. ومع أن الحرب الأوكرانية حفّزت زيادات في الموازنات العسكرية، لكنها لم تصل بعد للمستوى الكافي لسد الفراغ الأمريكي المحتمل. الآن، بات واضحاً أن على الأوروبيين فعل المزيد وبسرعة: إذ أعلنت حكومات عدة (مثل بلجيكا وألمانيا) خططاً للوصول إلى 2 % خلال سنوات قليلة، وتعالت أصوات بدمج صناعات الدفاع الأوروبية لزيادة الكفاءة والإنتاج.

الانقسام والتكيف: قوات حفظ السلام والأمن الجماعي الأوروبي

على صعيد التعامل المباشر مع الحرب في أوكرانيا، كشفت الأزمة عن انقسامات أوروبية في الرؤى الأمنية، حتى قبل ولاية ترامب الثانية. فمثلاً، اقترحت بريطانيا وفرنسا تشكيل قوة سلام أوروبية في أوكرانيا قوامها أقل من 30 ألف جندي، لكن زيلينسكي طالب بـ 200 ألف ولم يلقَ المقترح دعماً أوروبياً واسعاً. دول مثل إيطاليا رأت الفكرة معقّدة للغاية وربما غير فعّالة. بولندا من جانبها رفضت إرسال جنود مكتفيةً بالدعم اللوجستي والمالي والعسكري عن بُعد، فيما حذرت دول أخرى من أن أي تواجد عسكري أوروبي قد يقرب الناتو من مواجهة مباشرة مع روسيا.

مع قدوم ترامب ونهجه الجديد، ازدادت التحديات تعقيداً. فمن ناحية، عولت دول شرق أوروبا (كبولندا ودول البلطيق) على وجود أمريكي رادع لروسيا، ووجدت نفسها الآن أمام إدارة أقل حزماً تجاه موسكو. ومن ناحية أخرى، استشعرت دول أوروبا الغربية الكبرى ضرورة ملء الفراغ. فرنسا وبريطانيا رفعتا راية «الأمن الأوروبي الحقيقي» الذي يجب أن تقوده العواصم الأوروبية بنفسها. فرنسا خصوصاً دعت إلى تعزيز مبادرات الدفاع الأوروبية المشتركة (مثل المقاتلة الأوروبية الجديدة أو منظومة الدبابات المشتركة) وتسريعها. كما أعادت إحياء مقترحات تقاسم الردع النووي الفرنسي مع أوروبا والتي كانت مجمّدة منذ عرضها أول مرة عام 2020. هذه المرة، تجاوب الألمان بشكل إيجابي غير مسبوق مع هذه الفكرة، بعد أن كانوا متحفظين عليها تاريخياً. وصرّح مسؤول فرنسي أنه منذ حرب أوكرانيا، تزايد الاهتمام الأوروبي بفكرة الردع الذاتي.

فرصة للتعزيز الذاتي: اللافت أن بعض الأصوات الأوروبية بدأت تنظر لنصف الكأس الممتلئ في خضم الأزمة العابرة للأطلسي. فوفقاً لمسؤول فرنسي رفيع، «رغم صدمة تصريحات الأمريكيين، فهي بمثابة جرس إنذار وفرصة لأوروبا لتتحمل مسؤولية الدفاع عن نفسها». هذا المنظور يشير إلى أن سياسات ترامب قد تؤدي بشكل غير مباشر إلى تقوية اللحمة الأوروبية وإعادة استثمارها في قدراتها الدفاعية. ولعل تأسيس «البعثة الأوروبية لحفظ السلام» المقترحة ونقاش بناء قوة تدخل أوروبية سريعة يجدان الآن أرضاً أكثر خصوبة. كما أن التعاون الأمني بين فرنسا وألمانيا وبريطانيا قد يدخل مرحلة غير مسبوقة من التنسيق، خاصةً إذا فاز ميرتس في ألمانيا وانتهج سياسات متوافقة مع نهج باريس ولندن.

رابعاً: تداعيات التوجه على العلاقات الأمريكية-الأوروبية ودور أوروبا الدولي

العلاقات عبر الأطلسي: توتر غير مسبوق أم إعادة توازن؟

لا شك أن التوجهات التي تبناها ترامب في ولايته الثانية أحدثت توتراً غير مسبوق في العلاقات بين ضفتي الأطلسي. ففي غضون أسابيع من بداية 2025، برز خلاف علني حول أوكرانيا، وتراشق في التصريحات، وانعدام ثقة. حتى أن مسؤولاً ألمانياً بارزاً (ميشائيل روث، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البوندستاغ) صرّح بأن «العلاقات عبر الأطلسي انتهت» في ظل الاصطفاف الأمريكي مع روسيا. وصف روث ما يحدث بأنه ترك لأوروبا

«وحيدة في المنزل» دون خيارات جيدة. مثل هذا التشاؤم يعكس عمق الفجوة التي صنعها ترامب.

من جهة واشنطن: يبدو أن إدارة ترامب ماضية في نهجها دون اكتراث يُذكر باعتراضات الحلفاء التقليديين. فبعد جدل وصف زيلينسكي بالدكتاتور، سُئل ترامب لاحقاً إن كان حقاً قال ذلك، فحاول التملص، لكنه لم يتراجع بوضوح عن جوهر موقفه. كما استمر في مدح بوتين والثقة بوعوده، ولم يقدم تطمينات جادة للأوروبيين. بل على العكس، اتخذت الإدارة خطوات استفزازية كتصويت أمريكا إلى جانب روسيا ضد مشروع قرار أوروبي في الأمم المتحدة لدعم أوكرانيا – وهو مشهد غير مألوف قطعاً. كل ذلك أرسل إشارات سلبية إلى العواصم الأوروبية بأن ترامب عازم على إعادة تعريف «التحالف» بمعاييره الخاصة.

من جهة بروكسل والعواصم الأوروبية: ظهرت محاولات لتقليل الخسائر ورأب الصدع، لكن أيضاً نزعة جديدة للاستقلالية. ماكرون، رغم اختلافه مع ترامب علناً، حاول الحفاظ على شعرة معاوية بالقول إن على أوروبا أن تكون « شريكاً أقوى» وتزيد إنفاقها الدفاعي. المستشار الألماني (أو من سيخلفه) بات يتحدث عن «خيارات دفاعية خارج المظلة الأمريكية». الاتحاد الأوروبي ككل تبنى موقفاً موحداً نسبياً في التأكيد على ضرورة إشراك أوكرانيا وأوروبا بأي اتفاق سلام. حتى رئيس الوزراء البريطاني ستارمر -القادم من دولة طالما كانت الأقرب لواشنطن – وجد نفسه يطالب علناً ترامب بعدم تجاوز أوروبا. في المقابل، دول أوروبية شرقية وشمالية تشعر بالتهديد الروسي المباشر كثّفت التنسيق فيما بينها ومع بريطانيا تحسباً للأسوأ.

مكانة أوروبا الدولية: بين التراجع والتعزيز

المفارقة أنه في حين يهدف ترامب إلى تهميش أوروبا وجعلها لاعباً ثانوياً على الساحة العالمية، قد تؤدي سياساته إلى نتيجة عكسية على المدى الطويل. فمن ناحية، يتوقع بعض المحللين تراجع الدور الأوروبي عالمياً مؤقتاً نتيجة تفكك جبهة الغرب الموحدة. أوروبا بدون دعم أمريكي قوي ستواجه صعوبة في مقارعة نفوذ قوى كبرى كالصين وروسيا في ملفات دولية عدة. ومن الأمثلة هنا مبادرات الوساطة الدولية: فخروج أمريكا إلى جانب روسيا في ملف أوكرانيا همّش الأوروبيين وأضعف قدرتهم على التأثير في مخرجات التسوية، ما يعزز سردية أن مراكز القوى العالمية ثلاث فقط: واشنطن وموسكو

وبكين، أما أوروبا فمتروكة خلف الركب. أيضاً، قد تستغل روسيا والصين هذا الشرخ لتعميق تعاونها مع دول أوروبية منفردة أو تيارات سياسية مشككة بالاتحاد الأوروبي، مما يهدد بتقويض وحدة الموقف الأوروبي في قضايا أخرى.

لكن من ناحية أخرى، دفع الصدمة يحمل في طياته فرصة تاريخية لأوروبا. فإذا تكيفت العواصم الأوروبية سريعاً ووحّدت صفوفها، ربما تخرج أكثر قوة واعتماداً على الذات. فهولندا وبلجيكا وإسبانيا وغيرها من الدول المتوسطة وجدت نفسها أمام مسؤولية أكبر في صنع القرار الأوروبي، وقد يدفعها ذلك لتطوير سياسات خارجية وأمنية مشتركة أكثر متانة. وإذا نجح ميرتس (أو أي قيادة جديدة في ألمانيا) وماكرون وستارمر في خلق تحالف أوروبي داخلي قوي، فسيكونون نواة لقيادة جماعية تعزز مكانة الاتحاد دولياً. عندها، سيصبح الاتحاد الأوروبي قادراً على التحدث بصوت أعلى واستقلالية أكبر في المنظمات الدولية والملفات الإقليمية، بدءاً من أمن القارة إلى المناخ والتجارة العالمية.

السيناريوهات المحتملة لدور أوروبا الدولي:

سيناريو التراجع: في هذا السيناريو، تفشل أوروبا في التكيف، وتبقى منقسمة أو مترددة في زيادة قدراتها الدفاعية. هنا سيكرّس ترامب واقع تهميش أوروبا، وربما يشجع قوى شعبوية أوروبية ترى في الانعزال أو الارتماء في أحضان روسيا بديلاً. ستكون صورة الغرب على المحك، وقد تفقد أوروبا صدارتها كقوة معايير وقيم دولية إذا تنازلت عن أوكرانيا مثلاً.

سيناريو التعزيز الذاتي: في هذا السيناريو، تنجح أوروبا في تحويل الأزمة إلى فرصة لبناء استقلاليتها الاستراتيجية. ستزيد الدول الأوروبية إنفاقها الدفاعي وتنسق صناعاتها العسكرية، وقد تقوم بإنشاء آليات تمويل مشتركة للدفاع، وربما تشكيل قوات انتشار أوروبية محدودة. دبلوماسياً، قد نرى أوروبا أكثر جرأة في المبادرات لحل النزاعات (مثل في أفريقيا والشرق الأوسط) دون الحاجة لانتظار واشنطن. هذا السيناريو يتطلب إرادة سياسية وشعبية قوية، لكنه ليس مستحيلاً في ظل صدمة ترامب.

سيناريو إعادة التوازن: هو سيناريو وسط. تستمر التوترات خلال ولاية ترامب، ولكن مع الحفاظ على حد أدنى من التعاون البراغماتي (مثل التعاون في مواجهة الإرهاب أو التحديات الاقتصادية مع الصين). بعدها، قد تأتي إدارة أمريكية جديدة في عام 2029

تقوم بإعادة بناء الجسور بين الطرفين. خلال هذه الفترة، ستكون أوروبا قد قطعت نصف الطريق نحو تعزيز استقلالها الاستراتيجي، مما يمنحها القدرة على التفاوض مع واشنطن الجديدة من موقع قوة أكبر. هذا السيناريو قد يكون الأكثر واقعية على المدى القريب.

في المحصلة، شكلت سياسات ترامب في ولايته الثانية تجاه أوكرانيا وروسيا جرس إنذار قوي للأوروبيين. فقد أدركت أوروبا أن الاعتماد شبه المطلق على واشنطن يحمل مخاطر وجودية. ورغم التداعيات السلبية الآنية على العلاقات عبر الأطلسي ودور أوروبا، إلا أنها قد تؤسس لتحول استراتيجي في الفكر الأوروبي نحو مزيد من الوحدة والقوة الذاتية. الأرقام والوقائع على الأرض – من حجم الدعم الأوروبي الكبير لأوكرانيا، إلى الاستعداد الفرنسي البريطاني لدعم أمن أوكرانيا بقوات إذا لزم الأمر، وصولاً إلى النقاش الألماني الداخلي الجريء حول النووي – كلها تشير إلى أن أوروبا لن ترضخ بسهولة لمحاولات تهميشها. قد تتعثر، قد تنقسم آراء قادتها أحياناً، ولكن الأزمات كثيراً ما كانت حافزاً لبناء أوروبا أقوى كما كان الحال بعد حرب البلقان في التسعينيات وأزمة اليورو 2010، وها هي حرب أوكرانيا 2022-2025 وسياسات ترامب الاختزالية ربما تصبح catalysator (عامل محفز) لنشوء نظام أوروبي أكثر استقلالية ضمن نظام دولي جديد متعدد الأقطاب.

وفي حين يسعى ترامب لترتيب عالم بثلاث قوى عظمى (أمريكا وروسيا والصين) دون أوروبا مع التأكيد على سحب روسيا لجانبه وابعادها عن إيران، مع ذلك فإن نجاح هذا المسعى ليس مضموناً. فإما أن تنكفئ أوروبا لبعض الوقت تاركةً فراغاً خطيراً في النظام الدولي، أو أن تنهض متحدّة لتفرض نفسها كقطب رابع لا يمكن تجاهله. الأيام القادمة وحدها ستثبت أي المسارين ستسلكه القارة العجوز، ولكن المؤكد أن 2025 قد تكون نقطة تحول في تعريف التحالفات ومسارات القوى العالمية.

المصادر:

1. (World Insights: Macron-Trump meeting highlights divide on Ukraine between Europe, U.S.-Xinhua)

وكالة أنباء شينخوا – «ما يجب معرفته عن معضلة أوروبا في محادثات السلام بشأن أوكرانيا» (28 فبراير 2025) – توضح تصحيح ماكرون لمزاعم ترامب حول حجم المساعدات وأن أوروبا تحملت 60 % من الدعم لأوكرانيا (قروض وضمانات ومنح مشابهة للنمط الأمريكي).

2. تحليل مجلة الإيكونيميست (مقتبس عبر The New Voice of Ukraine، 20 فبراير 2025) – يفنّد ادعاءات ترامب حول إنفاق 350 مليار دولار ويبيّن أن إجمالي المساعدات الأوروبية يفوق الأمريكية (132 مليار يورو مقابل 114 مليار يورو) مع اختلاف طبيعتها (أغلب الأوروبية قروض والأمريكية منح).

3. موقع بوليتيكو – تصريحات النائب الألماني ميشائيل روث (20 فبراير 2025) – يصف هجوم ترامب اللفظي على أوكرانيا بأنه «فشل كامل» للتحالف عبر الأطلسي ويتهمه بترديد «دعاية الكرملين»، ويخلص إلى أن «العلاقات عبر الأطلسي انتهت» في ظل الاصطفاف الأمريكي مع بوتين وترك أوروبا بمفردها.

4. موقع بوليتيكو – تقرير «أوروبا تستهدف ردعاً نووياً محلياً...» (21 فبراير 2025) – يسرد تصريحات فريدريش ميرتس حول ضرورة تأمين أوروبا نفسها نووياً دون أمريكا لأن «ترامب جعلها غير موثوقة»، محذراً من احتمال عدم التزام واشنطن مستقبلاً بالدفاع المشترك في الناتو وداعياً الأوروبيين للاستعداد للدفاع الذاتي.

5. (World Insights: Macron-Trump meeting highlights divide on Ukraine between Europe, U.S.-Xinhua) (World Insights: Macron-Trump meeting highlights divide on Ukraine between Europe, U.S.-Xinhua)

وكالة أنباء شينخوا – «رؤى عالمية: اجتماع ماكرون-ترامب يبرز الانقسام حول أوكرانيا» (25 فبراير 2025) – ينقل قول ترامب: «أوروبا تقرض الأموال لأوكرانيا وستستعيدها» مبرراً مطلبه باستخراج المعادن الأوكرانية لاستعادة أموال الدعم الأمريكي، ثم يورد اعتراض ماكرون وتصحيحه بنسبة الـ60 % المذكورة أعلاه.

6. موقع بوليتيكو – تقرير «رفض زيلينسكي صفقة المعادن مع ترامب» (أواخر فبراير 2025) – يوضح تفاصيل مسودة الاتفاق الأمريكي المقترح: مطالبة أوكرانيا بـ 500 مليار دولار عبر التنازل عن عوائد المعادن والنفط والموانئ، ما وصفه زيلينسكي بأنه "ائتمان بفائدة 100%" (دولارين لكل دولار دعم). التقرير يذكر أيضاً إزالة رقم 500 مليار من المسودة الأحدث عقب الرفض الأوكراني.

7. دورية IP Quarterly الألمانية – مقال «ترامب يغيّر قواعد اللعبة لأوكرانيا وأمن أوروبا» (27 فبراير 2025) – يؤكد أن إدارة ترامب مستعدة لتقديم تنازلات هائلة لروسيا تشمل منع انضمام أوكرانيا للناتو وقبول نقل أراضٍ (بما فيها القرم) لروسيا بهدف تسريع إنهاء الحرب. يعد هذا دليلاً على استعداد واشنطن لتلبية مطالب الكرملين الأساسية.

8. صحيفة لوموند الفرنسية – مقابلة مع الرئيس الأسبق فرانسوا هولاند (28 فبراير 2025) – يشير إلى أن هدف ترامب في ولايته الثانية هو صياغة نظام عالمي جديد بثلاث قوى (أمريكا وروسيا والصين) مستبعداً أوروبا، ويصف ذلك بأنه «قطيعة عميقة». ويعدد مظاهر هذا التحول: التخلي عن أوكرانيا ووصم زيلينسكي، الحوار المباشر مع بوتين (العدو الوجودي لأوروبا)، وتصويت أمريكا مع روسيا ضد مشروع أوروبي في الأمم المتحدة.

9. Belgian defense minister warns of 'America alone' diplomacy – PO-) LITICO) موقع بوليتيكو – تصريحات وزير الدفاع البلجيكي ثيو فرانكن (19 فبراير 2025) – ينتقد نهج ترامب «أمريكا وحدها» محذراً من نتائجه بقوله: «إن لاحقتَ حلفاءك بعيداً ستبقى أمريكا وحدها». ويعتبر أن تجاوز واشنطن للأوروبيين في بدء محادثات مع موسكو أصاب العواصم الأوروبية بالصدمة. كما يلفت إلى معضلة غياب قيادة أوروبية واضحة في مواجهة هذه الأزمة (فراغ قيادي داخل أوروبا).

10. موقع بوليتيكو – متابعة ردود الأفعال على تصريحات ميرتس – يبيّن أن تصريحات ميرتس لقيت ترحيباً في فرنسا وألمانيا وبريطانيا حتى من بعض معارضيه، معتبرين إياها خطوة منطقية وسط صدمة الموقف الأمريكي. ويقتبس قول مسؤول فرنسي: «تحت ستار التحالف عبر الأطلسي فقدنا نحن الأوروبيين الاهتمام بالدفاع وتركنا أمريكا تقرر... الآن أمامنا فرصة لوضع الأمور بأيدينا» – في إشارة إلى إيجابية دفعة الاستقلالية الأوروبية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org